في المجرور ما لا يعتبر. والدلالة بتثليث الدال هي لغة مصدر دلّه على الشيء
هداه إليه وفي الاصطلاح عند الأقدمين هي فهم أمر من أمر كفهم معنى
الذكر البالغ إذا سمع من لفظ الرجل والأمر الأول في التعريف هو المدلول
والثاني هو الدال. وقد اعترض بأوجه منها أن الدلالة وصف
للفظ مثلا والفهم وصف للشخص لا للفظ فلا يصح تفسيرها به
ومنها أن الدال يوصف بالدلالة قبل الفهم وبعده فلو كان
الدلالة هي الفهم للزم تخلفها عن نفسها. وأجيب عن
الأول بأنه غلط نشأ من تحصيل المركب وذلك أن الفهم الذي فسر به
الدلالة ثم مقيد بالمجرور بعده وهو قولهم من الدال لكن من المختص بالشخص
هو الفهم المجرد عن القيد. وتحقيقه أن الفهم له انتساب إلى الفاهم
وهو الشخص وإلى اللفظ والمعنى فيوصف به الأول على أنه فاهم لأنه محله
الذي قام بموصوفه ويوصف به الثاني على معنى أنه مفهوم منه لا نفسه
متناه ويوصف به الثالث على معنى أنه مفهوم لأنه متعلقه
وتعقب السيد هذا الجواب بما حاصله أن الفهم من حيث حقيقته
إنما هو صفة للشخص قائمة به ولا يصح أن يكون صفة للفظ والمعنى
نعم يفهم من تعلقه باللفظ صفة له وهو كونه مفهوما منه المعنى
وأجاب بأن القوم عبروا عن الدلالة بالفهم لا كونه تسامحوا في التعبير
ومرادهم لازم ذلك وهو كون اللفظ مفهوما منه المعنى واتكلوا
على ظهور أن الدلالة صفة للفظ وأن الفهم ليس صفة له فإطلاق
الفهم على الكون المذكور مجاز مرسل من إطلاق الملزوم على اللازم
والقرينة عقلية كما ذكر وهو كما ترى. وأجيب عن الثاني
بأن المعلول بالدلالة إنما هو الفهم باعتبار كونه صفة للفاهم
وليس هو معنى الدلالة وإنما معناها كما يطلق الفهم باعتبار كونه

ح أن الدلالة تعلقية للفهم [illegible] للدلالة عليه والمعنى [illegible]

صفة للمفهوم منه وهو لا يصح تعليله بالدلالة. وأجيب عن الثالث
بأن الدال لا يوصف بالدلالة قبل الفهم حقيقة بل مجازا من مجاز
تسمية الشيء باسم ما يكون هو إليه. وذهب المتأخرون إلى أن الدلالة
هي الحيثية أي كون أمر بحيث يلزم من العلم به العلم بأمر آخر وعليه
يصح أن يفهم منه أمر سواء فهم أو لم يفهم. وكعبارته الأخرى كون
أمر بحيث يلزم من العلم به العلم بأمر آخر وعليه يكون وصف الدال
بالدلالة قبل الفهم حقيقة. فإن قلت يلزم على مذهب الأقدمين
حدوث دلالة كلام الله القديم لعدم الفاهم في الأزل ويلزم من
حدوثها حدوث موصوفها وذلك باطل. قلت أجيب بأن الصفة
التي يلزم من حدوثها حدوث موصوفها هي الصفة الحقيقية والدلالة
إنما هي مجرد نسبة عارضة للدال فلا يلزم من حدوثها حدوثه
أن التعلق التنجيزي للقدرة حادث وهي قديمة بلا مرية ثم الدال
إن كان لفظا فالدلالة لفظية وإلا فغير لفظية وكل منهما ينقسم
إلى ثلاثة أقسام وضعية وعقلية وطبيعية لأن الدلالة إن كانت
باعتبار جعل الواضع فهي الوضعية وإلا فإن كانت لطبع فهي الطبيعية وإلا
فهي العقلية فأطلق أن الدلالة ستة أقسام. فدلالة اللفظ الوضعية
كدلالة لفظ أسد على السبع المعروف حقيقة أو على الرجل الشجاع
مجازا بناء على أن المجاز موضوع بالنوع ومن ذلك دلالة الألفاظ المفردة
على معانيها الإفرادية وكذا التركيبية لأن التحقيق أن دلالة المركب
وضعية لا عقلية. ودلالة اللفظ العقلية كدلالة اللفظ على
لافظه المسموع من وراء جدار وهي عامة في جميع الألفاظ لأن اللفظ عرض
يستحيل أن يقوم هو بنفسه. ودلالة اللفظ الطبيعية كدلالة
أح على الوجع والصراخ الضروري على مصيبة نزلت بالصارخ

Copyright © King Saud University